تأجيل قضية "الاتحادية".. والدفاع: أجهزة استخبارية وراء الفتنة

الأربعاء 10 ديسمبر 2014 12:12 م

اتهمت هيئة الدفاع عن الرئيس الشرعي الدكتور محمد مرسي، اجهزة استخبارات بالوقوف وراء سقوط قتلى، ومصابين بين المتظاهرين خلال "أحداث الاتحادية" التي وقعت في ديسمبر 2012. فيما قررت محكمة الانقلاب تأجيل نظر القضية إلى الثلاثاء المقبل للبدء في سماع مرافعة دفاع الدكتور محمد البلتاجي .

وتابع علاء علم الدين المحامي عضو هيئة الدفاع عن أيمن هدهد، مستشار الرئيس مرسي مرافعته في جلسة اليوم، متهما عناصر استخبارية بأنها "سعت للوقيعة بين أبناء الوطن بارتكاب جرائم القتل والإصابات، التي طالت المؤيدين والمعارضين".

وقال علم الدين إن الطلقة المحرمة دوليًا والمعروفة باسم "دمدم" (رصاص متفجر)، التي استخدمت في الأحداث وأدت إلى وفاة (الصحفي) الحسيني أبوضيف، أصيب بها عدد من المجنى عليهم من مؤيدي الرئيس مرسى، ومنهم المجني عليه أحمد ياسين مرسى، الذي رفض ممثل الادعاء ضمه للقضية".

واستشهد الدفاع بما جاء في تصريحات ليونس مخيون، رئيس حزب "النور" السلفي الانقلابي في أحد البرامج التليفزيونية إبان الأحداث، وقال فيها إنه "أبلغ من مسئولين بوجود أجهزة استخباراتية على رأسها "إسرائيل" تنشط في هذه الأيام للوقيعة بين الرئيس والشعب". ودفع علم الدين في مرافعته أيضًا بشيوع الاتهام بالقتل، وقال إنه "من الاستحالة تحديد الفاعل بعينه سواء من المؤيدين أو المعارضين"، وفق وكالة "الأناضول".

وتضمن دفاع أيمن هدهد، 18 دفعا بالبراءة استعرضها على مدى يومين ـ الثلاثاء والأربعاء ـ وفي ختام مرافعته اليوم قرر القاضي أحمد صبري رئيس هيئة المحكمة التأجيل لجلسة 16 ديسمبر الجاري لسماع مرافعة دفاع د محمد البلتاجي